

تراثنا الإسلامي والمعارف الإنسانية والاجتماعية

طه جابر العلواني*

يظن عامة الباحثين -اليوم- أن العلوم والمعارف الإنسانية والاجتماعية المعاصرة خرجت من رحم الفلسفة الغربية، وانبتقت عن الرؤية الغربية، وأن الغربيين قد انفردوا ببناء صروحها وإعلاء بنائها، وأن المسلمين لم يعرفوا كثيرا من هذه العلوم من قبل، ولم يقدموا فيها الكثير، وأن الذين تناولوا هذا النوع من المعارف أو بعضها من علماء المسلمين مثل الغزالي وابن رشد وابن خلدون ومن إليهم إنما كانوا مترجمين للتراث اليوناني أو الإغريقي الهيليني.

فالمسلمون -في نظر هؤلاء- أمة عنيت بالنقل والرواية، ولم يعنوا إلا بشكل منفرد بالفلسفة، وما يمكن أن يتولد عنها من معرفة؛ ولذلك فإنهم انشغلوا بمعارف "النقل والرواية"، أما الغربيون فإن اهتمامهم بالفلسفة وعنايتهم بها مكنهم من بناء هذه المعارف وتطويرها حتى جعلوا منها علوما ناضجة تستمد علميتها من "فلسفة العلوم الطبيعية"؛ ولذلك فقد اكتسبت هذه العلوم الصفة العلمية بتقبلها وخضوعها للضوابط العلمية والمناهج العلمية الدقيقة.

ثم إن هذه العلوم السلوكية والاجتماعية إنما تعنى بتحليل الظواهر ومعرفتها، والوصول إلى أوصاف دقيقة لها بحيث يمكن التنبؤ بما قد تؤدي إليه، أما تقييم الفعل أو الظاهرة الذي تقوم به العلوم النقلية والفقهية من وصف الفعل بالحل والحرمة أو الإباحة، فتلك أمور لا تتدخل فيها العلوم السلوكية والاجتماعية؛ إذ دأب الأخيرة أن تحلل الظاهرة وتصفها وتجعلها مفهومة مدركة يمكن التنبؤ بما قد تبلغه أو تؤدي إليه.

هذا الظن العام أخذ في التراجع خلال الربع الأخير من القرن المنصرم أمام حالتين مهمتين: حالة المراجعة والتفكير النقدي *critical thinking* في العلوم الاجتماعية والإنسانية ضمن الدائرة الغربية بتياراتها وروافدها من جهة، وحالة تصاعد وتراكم مدارس إعادة التأصيل والتوجيه لموضوعات هذه العلوم وغاياتها ومناهجها من زوايا حضارية ونماذج معرفية مغايرة من جهة أخرى، من قبيل مدرسة "إسلامية المعرفة" ونظائرها من الدائرة الحضارية الإسلامية.

إن حالة المراجعة هذه أثبتت ضرورة السعة والتكافؤ المنهجي في تعريف المفاهيم الكبرى، مثل "العلم" و"المنهج" بما يتلاءم مع خصائص الطبيعة البشرية وطبيعة الاجتماع الإنساني، ولا يقف بما عند حدود المادة وعلومها وقياس علوم الإنسان عليها، رغم الفوارق الشاسعة، ومن هنا برزت الحاجة إلى مراجعة

* رئيس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وأستاذ كرسي الإمام الشافعي للفقه وأصوله.

الموقف من التراث الإسلامي -بخصوص هذه العلوم- وتلمس مظاهرها فيه وما عساه -أي التراث الإسلامي- أن يكون قدمه في مجالاتها المختلفة.

فمن المعلوم أن التراث الإسلامي -وفق السقف المعرفي المتحرك عبر مسيرته الطويلة- اشتمل على جانبي العلوم؛ سواء تلك التي تتعلق بالمواد غير الإنسانية أو هذه التي تنصب على الإنسان في نفسه واجتماعه وسائر أحواله الحياتية. وفي هذا برز عدد من العلوم الرئيسة التي تناولت المسألة الإنسانية والاجتماعية بشكل أساسي، وخاصة ما عرف بالعلوم الذاتية من التوحيد (علم الكلام والفلسفة) والتفسير والفقهاء وأصوله والتاريخ. وبالتالي تحدد السؤال في الكيفية التي تعامل بها التراث الإسلامي مع علوم الإنسان والاجتماع: غايات ومناهج وعمليات وأطر نظرية ومنظومات مفاهيمية... الخ وأين تركز هذا التعامل ضمن التصنيف الإسلامي للعلوم.

ثمّة ملاحظات أولية يمكن التقديم بها للبحث في هذه المسألة، التي تبقى في حاجة مستمرة إلى توسع ومراعاة للانتقال من دوامات الأسئلة الامتحانية الدائرة حول: هل يوجد في التراث...؟ كم نسبة الاهتمام...؟ ما دواعي الاهتمام بهذه الموضوعات...؟ لننتقل إلى مسار متقدم تتصدره أسئلة الكيفية (كيف...؟) للاستفادة والتفعيل والمشاركة في حلبة المراجعة والتأصيل المعاصرة.

أولاً: العلوم الاجتماعية والإنسانية في التراث الإسلامي تم التأسيس لها في الفلسفة الإسلامية وما يتصل بها من علوم الكلام والفرق:

فقد عنيت هذه الحقول بالإجابة عن الأسئلة الكبرى التي تتولد عنها الرؤية التأسيسية لعلوم الإنسان وال عمران؛ تلك الأسئلة المتعلقة بالإنسان وطبيعته وخصائصه الكبرى، وعلاقته بخالقه وعالم الغيب وسائر الخلق (الكون والاجتماع) من حوله، وغايات الوجود وقيمه الحاكمة وسننه القاضية الماضية، وتكافل الفعل البشري مع فعل الغيب في الحياة المشهودة.

فعلى سبيل المثال يعد صاحب "آراء أهل المدينة الفاضلة" -مع التحفظ على معالجاته وصياغاته حول الوجود الأعلى- نموذجاً معبراً عن محاولات تحقيق هذا التأسيس، الواصل بين الوجود المحيط والأعلى وبين الحياة الإنسانية والتنظير لها في العلوم السياسية وقيم نظام الحكم وأحواله. وقد ضم إلى ذلك الكثير من مقدمات التنظير التراثي، التي تناولت مساحات من طبائع العمران، وخصائص الإنسان والكون، والقوانين الكبرى المفسرة لحركة الاجتماع والسياسة والاقتصاد والنفس وبناء الأجيال وانحدامها، وفيها إرهابات لعدد غير قليل من النظريات العامة في هذه المجالات والتي لا تزال في حاجة لإعادة الاكتشاف والتفعيل.

إن فلسفة العلوم الحديثة ونظريات المنهجية العلمية، التي اقتطعت أصولها من الفيزياء والبيولوجيا، ورؤى العالم الكامنة في منظورات سائر المعارف الحديثة المتعلقة بالمادة، تحتاج كثيراً إلى الاستفادة من فلسفة

العلوم التي اشتمل عليها التراث الإسلامي، خاصة من باب التفات هذا التراث إلى أبعاد الفردية في الكائن الإنساني وما يتعلق به من منظومات قيمية-واقعية، وطاقت كامنة وقابليات حركة واسعة.

ثانياً: العلوم الاجتماعية والإنسانية في التراث الإسلامي تم احتواؤها والهيمنة عليها في الفقه وأصول الفقه:

أما الفقه فقد ضم مجموعة من جوانب العلوم السلوكية والاجتماعية ولوازمها، التي لا مجال للفقيه أن يقول رأياً أو يقدم اجتهاداً بدون الاعتماد عليها لتكييف الواقعة أو الإشكالية، أو بناء السؤال. فحاجة الفقيه أن ينظر -ضرورة واضطراراً وقبل إعطاء الحكم الفقهي التقييمي- في حال السائل وظروفه ودواعيه ونواياه ودوافعه، وما إذا كان قد أقدم على الفعل مريداً مختاراً قادراً، أو مكرهاً، أو ملتاثاً، أو سكراناً، أو غافلاً، أو ساهياً، أو مدركاً للفعل وعواقبه وآثاره أو غير مدرك، كل ذلك دفعه لأن يلاحظ جوانب كثيرة مما يتصل بعلم النفس وعلم التربية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يضطر الفقيه في مجريات عمله للعناية بالسياق والحال العامة التي تنطرح فيها الأسئلة والإجابات، فاحتاج إلى إدراك الأعراف والعادات وجوانب كثيرة من الثقافة السائدة وجذورها؛ ليكون قادراً على صناعة الحكم والتقييم الملائمين. هكذا اشتراطوا في الفقيه والمفتي والقاضي وعموم من يقوم بالحكم وجوب توافر نوعي الفهم: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط بها علماً، وفهم الواجب في الواقع.¹

وتفعيلاً لذلك فالفقيه اليوم في حاجة إلى توظيف وإدراك الانثروبولوجي واللغات وعلم المجتمعات والاجتماع، وربما السياسة والاقتصاد، وعلم اجتماع الدين، وأي نوع من أنواع المعرفة الاجتماعية. وقد يلجأ الفقيه إلى بعض العلوم الطبيعية وخبرائها وعلماؤها حسب حاجته وما استجد عليها.

والأصولي -الذي وضع القواعد التي تقود خطوات الفقيه سواء أكانت استنبطت من الجزئيات الفقهية، أو وضعت قبلها وقادت إلى الوصول إليها- لا يستطيع أن يتجاهل المعارف السلوكية والاجتماعية والعقلية، بل والطبيعية؛² ولذلك وجدنا جملة كبيرة من القواعد الأصولية مبنية على هذه المعارف والعلوم.

المأخذ الأساس الذي يتجلى فيما وصل إلينا من نتاج التراث الإسلامي المتعلق مباشرة بعلوم الإنسان وال عمران، الذي ربما كان هو المفسر الأساس لتأخر توليد المسلمين لهذه العلوم وسبق الغرب لهم هو وقوف المصنف المسلم عند نفس غايات الفقيه وأسئلته الدائرة حول الحكم والتقييم، وتجاوزه أو اختصاره -في التعامل مع الواقع الإنساني والاجتماعي- لمراحل الفهم والتحليل والتفسير واعتبارها من باب الملكات التي

¹ راجع: ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: عصام الدين الصبايطي، المجلد الأول، الجزء الأول، القاهرة: دار الحديث، 1422هـ / 2002م، ص 77 وما بعدها. وفيها يقول: "فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله."

² راجع: الشافعي، الرسالة، للإمام المظلي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار التراث، ط2، 1399هـ / 1979م، ص ص 25-21.

يتم اكتسابها بالممارسة دون المدارس. وقد كان التفات الوضعيين في الغرب لهذه المساحة هو المدخل لإعادة تأسيس معارف حديثة تعنى بالتعمق في عمليات الرصد والوصف والتفسير للفهم وضبط التوقعات بما يمكنهم من التعامل مع الحياة المعاصرة بشيء ملحوظ من الضبط والفاعلية التي يسمونها سيطرة وتحكما.

من هنا عرف الغرب الأساليب التجريبية "الأمريكية" والإحصائية، والبحث الميداني، والدراسات المقارنة للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، واعتلى صهوة المعرفة الحديثة؛ فيما وقف العقل المسلم يتساءل: هل يجوز استعمال هذه الأساليب في المجال غير المادي؟ ألا يستدرجنا ذلك لامتحان الغيب والعقائد و...؟! والأصل أن التأسيس الإسلامي لهذه المعارف كان أحرى أن يستثمر في السبق لذلك، والتعلم من التجربة والخطأ والتصحيح، لا بالجمود عند حافة النهر حتى يموت الواقف عطشا.

ثالثا: العلوم الاجتماعية والإنسانية في التراث الإسلامي حركتها المفكرون أكثر من فلاسفة التجريد والفقهاء والأصوليين:

فالفلاسفة الذين تعالی أكثرهم عن معاركة الواقع المعيش وقدح ذهنه في تفاصيله، وأكثر الفقهاء والأصوليين - لا سيما المتأخرين - الذين دفعهم الحال العام غير المواتي إلى الزوايا والغرق بين دفت الكتب، لم يُنتظر منهم أن يُعنوا برصد الوقائع وضمها إلى بعضها البعض، وتحليل الحوادث إلى عناصرها الأولية، والبحث عن تفسيرات لها في دائرة الكسب البشري الفردي والجماعي، والإقدام على استخلاص عبرة ونظرية تفسر الحالات وتستشرف المآلات والتجريب عليها لضبطها أو تعديلها.

غير أن طوائف ممن أخذوا من الفلسفة بحظ، ومن العلوم النقلية بحظ، ومن العلوم التطبيقية أحيانا، وحرروا غاياتهم المعرفية من مجرد تكرار ما قيل، واستظهار ما في الكتب أو الشرح عليها، وعُنوا بالواقع وجريانه، وبالتاريخ وقوانينه، وبالأمه وحالها، أنتجوا في هذا السبيل ما يعد شاهدا على إمكاناتٍ لم تستثمر الاستثمار الكافي.

فعلى سبيل المثال ترد مقدمة ابن خلدون وكتابات المقرئبي³ وابن أبي الربيع وغيرهم في الاجتماع والسياسة والتربية والاقتصاد من مدخل التاريخ والعمران البشري، لتؤكد ضرورة التحول لتفعيل التأسيس الفلسفي، والحاجة الملحة لدى الفقيه والأصولي والسياسي والتربوي المسلم، لكي يشاركوا في بناء العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، خاصة أنها كانت من أول خطوط عوملة رؤى الغرب الوضعية وفرضها واقعا على سائر الأمم.

نهض التراث الإسلامي بما تطلبه وقتُه وحالُه، وأسس للرؤية، ودعا للتحرك، لكن المنشود اليوم هو إكمال المسيرة، والاستفادة من المتاح وخط طريق المشاركة والتميز، لكي تستعيد هذه الأمة مكانتها بين الأمم على ما تستلزمه رسالتها ومقاصدها.

³ راجع مقدمة المقرئبي، المنهاجية والمركزة في : إغاثة الأمة بكشف الغمة، تقديم: ياسر سيد صالحين، القاهرة: مكتبة الآداب، 1999.

والله من وراء القصد